قطاع الاستثمار كان الأكثر تأثراً بالأزمة المالية العالمية مقارنة بباقي القطاعات

«بيان»: مؤشرات سوق الكويت وصلت إلى أعلى مستوى الأسبوع الماضي

قال تقرير شركة بيان للاستثمار واصل سوق الكويت للأوراق المالية تحقيق الارتفاع لمؤشراته الثلاثة، والتي أنهت تداولات الأسبوع الماضي مسجلة مكاسب جيدة، وخاصة المؤشر السعري الذي تمكن من الوصول لأعلى مستوى إقفال له منذ أواخر عام 2008، حيث جاء ذلك نتيجة القوى الشرائية النشطة التي شملت العديد من الأسهم المدرجة في السوق، ولاسيما الأسهم الصغيرة التي تحظى بعمليات شراء ومضاربات قوية منذ عدة شهور. هذا وقد تزامن الأداء الجيد الذي شهده السوق مع نمو السيولة المتداولة فيه، وهو ما جاء نتيجة استمرار حالة التفاؤل التي تسيطر على المتداولين هذه الفترة، والتوقعات بتحسن أوضاع الشركات المدرجة وتعافي السوق من تبعات الأزمة المالية العالمية.

وأضاف التقرير على الصعيد الاقتصادي، أصدرت شركة «كابيتال ستاندردز» خلال الأسبوع الماضي تقريرا اقتصاديا عن أوضاع شركات الاستثمار في الكويت، حيث قالت فيه أنه من الصعب حل المشاكل التي يواجهها قطاع الاستثمار المحلي، فقوة الرقابة التنظيمية لهيئة أسواق المال لم تضف سوى نوع آخر من التدقيق من دون معالجة القضايا الأساسية والأزمة الجوهرية التي تواجهها شركات الاستثمار وطبيعة السوق. وأضاف التقرير أن أغلب الشركات تقوم بتسييل استثماراتها المحلية، بينما انخفضت حصة الأصول المحلية ضمن الميزانيات العمومية لمثل هذه الشركات منذ الأزمة المالية، وباتت الشركات تركز على الاستثمار في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي التي تشهد معدلات نمو، بدلاً من السوق المحلي الذي يعاني ضغوط بسبب الظروف السياسية المتقلبة في البلاد، وضعف النشاط الاقتصادي. هذا وأضاف التقرير أيضا أن شغل الكويت للمرتبة 82 عالميا في مؤشر سهولة تنفيذ الأعمال لعام 2013 الصادر عن البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، يعتبر الأدنى خليجيا، إذ يعود السبب الرئيسي في ضعف تصنيف الكويت إلى البيروقراطية المتفشية في إطار العمل الدستوري، إلى جانب ذلك، لا يحفز إطار العمل القانوني السائد في الكويت على إجراء تسوية سريعة للنزاعات. وأشار التقرير إلى أن قطاع الاستثمار في دول التعاون يعتمد بقوة على الإنفاق الحكومي، ففي الاقتصاد المتطور ماليا، تقوم الحكومة بدور البادئ للاستثمارات، لكن وبسبب الافتقار إلى استثمارات مربحة والخيارات المحدودة في الكويت، تبدو الفرص قليلة أمام شركات الاستثمار، وجعلت الطبيعة غير المتنوعة للاقتصاد المحلي الحكومة تقوم بلعب دور رب العمل والمنفق الرئيسي.

وتابع الجدير بالذكر أن قطاع شركات الاستثمار في الكويت كان الأكثر تأثرا بالأزمة المالية العالمية مقارنة بباقي القطاعات، نظرا لما خلفته تلك الأزمة من تداعيات سلبية أثرت بشكل جوهري على الأداء التشغيلي لهذه الشركات، ولكن في الحقيقة أن الأزمة المالية العالمية لم تكن هي السبب الوحيد في المشكلات التي تعرضت لها شركات الاستثمار المحلية في السنوات القليلة الماضية، إذ يعد التجاهل الحكومي لتداعيات تلك الأزمة هو السبب الرئيسي والأساسي الذي أدى إلى تأخر تعافي هذا القطاع الحيوي، لدرجة أن بعض الشركات كانت تصارع من أجل البقاء بسبب تعثرها في سداد الديون. إنه لأمر مثير للاستغراب أن دولة مثل الكويت بكل ما تتمتع به من فوائض مالية كبيرة متكدسة في البنوك، أن تظل حتى الآن تعاني من الأزمة المالية العالمية، وذلك في الوقت الذي تمكنت فيه معظم دول العالم، ومنها بعض الدول المجاورة، من التعافي من هذه الأزمة بشكل واضح نتيجة تكريس جهود حكومات تلك الدول نحو الخروج من الأزمة بأقل الأضرار الممكنة، وهو ما لم يحدث في الكويت بكل أسف.

على صعيد آخر، أعلن مكتب البنك الدولي في الكويت أن إطلاق برنامج تعزيز انظمة التجارة وقوانينها في الكويت يتيح تلبية احتياجات المشاركين في السوق وتطلعاتهم للارتقاء إلى المستويين الإقليمي والدولي، وذكر أن فريقا من البنك الدولي يتواجد في الكويت في الفترة الممتدة من 29 مايو وحتى 5 يونيو الجاري، وهو يضم بعض أهم الخبراء الدوليين في مجال إعادة تأهيل الشركات، وحل مشاكل التعثر، وتغطية الديون، والمعاملات المضمونة، ورفع التقارير المالية وتعزيز النظام القضائي. مضيفاً أن الفريق سيعمل مع الحكومة من أجل تعزيز الجوانب الأساسية لقانون الإعسار وأنظمة الدائن والمدين في البلاد، كما سيقدم الدعم لوضع قانون جديد يعنى بإفلاس الشركات وتحديد إطار عمل جديد للموافقة المسرعة من قبل المحاكم على خطط إجراءات إيجاد الحلول للديون المتعثرة السداد، وستشمل أعماله أيضا وضع نظاما جديدا لإنشاء وتسجيل وإنفاذ ضمانات القروض في الأصول المنقولة وغير المنظورة، وإطار عمل معزز لجمع ونشر تاريخ الائتمان التجاري، بالإضافة إلى إنشاء محكمة تجارية متخصصة.

وأشار نأمل أن تتعاون الحكومة والجهات المعنية في الدولة مع فريق البنك الدولي من أجل إخراج قانون الإعسار المالي بشكل يلبي طموحات القطاع الخاص، وأن تعمل على إزاحة المعوقات التي قد تؤثر على سرعة إصدار القانون في الفترة المقبلة، بالإضافة إلى تنفيذ التوصيات الأخرى الخاصة بدعم ومعالجة الشركات المتعثرة مثلما قامت العديد من الدول المتقدمة في العالم، فالبيئة الاقتصادية في البلاد تحتاج إلى العديد من الإصلاحات، بالإضافة لسرعة إصدار التشريعات اللازمة لتهيئتها لكي تصبح بيئة عمل حقيقية تساهم في ازدهار الاقتصاد الوطني وتقدمه.

وأضاف علي صعيد أداء سوق الكويت للأوراق المالية، فقد اجتمعت مؤشراته الثلاثة على الإغلاق في المنطقة الخضراء، وذلك للأسبوع الثالث على التوالي، حيث لقي السوق دعما واضحا من عمليات الشراء والمضاربات السريعة المستمرة على الأسهم الصغيرة بشكل خاص، ولاسيما في قطاعي العقار والخدمات المالية، وذلك وسط استمرار حضور بعض العوامل الإيجابية التي يشهدها السوق هذه الفترة، والتي يعد ارتفاع مستويات السيولة المتداولة من أبرزها.

والجدير بالذكر أن السوق قد استهل تعاملات الأسبوع الماضي محققا مكاسب كبيرة في جلسة بداية الأسبوع على مستوى المؤشر السعري تخطت نسبتها 2 في المئة، وذلك مقارنة بجلسة يوم الخميس السابق، أي بزيادة مقدارها 168 نقطة تقريبا، وهي أعلى زيادة يحققها المؤشر السعري منذ أبريل من عام 2009، إذ جاء ذلك بعد التراجعات التي سجلها السوق في جلستي نهاية الأسبوع ما قبل السابق، والتي جاءت على وقع عمليات جني الأرباح، إلا أن استمرار حالة التفاؤل المسيطرة على المتداولين حاليا والتوقعات الإيجابية المحيطة بالسوق، كانت هي عامل الدعم الحقيقي التي أدت إلى ارتفاع مؤشراته بهذا الشكل.

وبين هذا وعلى الرغم من الارتفاع الذي حققه السوق في الأسبوع الماضي، إلا أن عمليات جني الأرباح لم تكن غائبة في التأثير على أداء مؤشراته الثلاثة، حيث شملت تلك العمليات بعض الأسهم التي تمكنت من تحقيق الارتفاع سابقا، وخاصة الأسهم القيادية، مما أثر بشكل جلي على أداء المؤشرين الوزني وكويت 15 بشكل خاص، واللذان شهدا تراجعا في بعض الجلسات اليومية من الأسبوع على إثر تلك العمليات، مما حد بطبيعة الحال من مكاسبهما الأسبوعية.

وأوضح علي صعيد الأداء السنوي لمؤشرات السوق، فمع نهاية الأسبوع الماضي سجل المؤشر السعري نموا عن مستوى إغلاقه في نهاية العام المنقضي بنسبة بلغت 39.87 في المئة، بينما بلغت نسبة نمو المؤشر الوزني منذ بداية العام الحالي 13.96 في المئة. في حين وصلت نسبة ارتفاع مؤشر كويت 15 إلى 10.15 في المئة، مقارنة مع مستوى إغلاقه في نهاية 2012.

وأشار أقفل المؤشر السعري مع نهاية الأسبوع عند مستوى 8.300.51 نقطة، مسجلاً ارتفاعا نسبته 1.79 في المئة عن مستوى إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي، فيما سجل المؤشر الوزني نموا نسبته 1.40 في المئة بعد أن أغلق عند مستوى 475.95 نقطة، في حين أقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 1.111.56 نقطة، مرتفعا بنسبة 1.48 في المئة. وقد شهد السوق هذا الأداء في ظل تباين المتغيرات الأسبوعية لمؤشرات التداول بالمقارنة مع تعاملات الأسبوع الماضي، حيث زاد متوسط قيمة التداول بنسبة بلغت 7.36 في المئة ليصل إلى 119.52 مليون د.ك.، في حين سجل متوسط كمية التداول تراجعا نسبته 7.04 في المئة، ليبلغ 1.21 مليار سهم.

مؤشرات القطاعات

وأضاف سجلت ثمانية من قطاعات سوق الكويت للأوراق المالية نموا في مؤشراتها بنهاية الأسبوع الماضي، فيما تراجعت مؤشرات الأربعة قطاعات الباقية، وقد تصدر قطاع التأمين القطاعات التي سجلت ارتفاعا، حيث أقفل مؤشره عند 1.218.75 نقطة مسجلاً نمواً بنسبة 6.73 في المئة. تبعه قطاع الخدمات المالية في المركز الثاني مع ارتفاع مؤشره بنسبة 3.15 في المئة مغلقا عند مستوى 1.244.99 نقطة، ثم جاء قطاع الاتصالات في المرتبة الثالثة، حيث نما مؤشره بنسبة 2.72 في المئة، مقفلا عند 968.41 نقطة. أما أقل القطاعات ارتفاعا فكان قطاع الخدمات الاستهلاكية، والذي أغلق مؤشره عند 1.081.59 نقطة مسجلا مكاسب بلغت نسبتها 0.11 في المئة.

في المقابل، تصدر قطاع التكنولوجيا القطاعات التي سجلت انخفاضا، حيث تراجع مؤشره بنسبة بلغت 1.64 في المئة، منهيا تداولات الأسبوع عند مستوى 1.152.05 نقطة، فيما شغل قطاع الرعاية الصحية المرتبة الثانية مع انخفاض مؤشره بنسبة 1.18 في المئة، مغلقا عن مستوى 1.121.83 نقطة، في حين كانت المرتبة الثالثة من نصيب قطاع النفط والغاز، والذي أقفل مؤشره مع نهاية الأسبوع عند مستوى 1.233.81 نقطة متراجعا بنسبة 0.50 في المئة. أما أقل القطاعات تراجعا فكان قطاع المواد الأساسية، والذي أنهى مؤشره تعاملات الأسبوع منخفضا بنسبة بلغت 0.16 في المئة مغلقا عند مستوى 1.240.17 نقطة.

قطاع الخدمات المالية في المركز الأول

قال التقرير: أن شغل قطاع الخدمات المالية شغل المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 2.34 مليار سهم شكلت 38.57 في المئة من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع العقار المرتبة الثانية، إذ تم تداول 1.73 مليار سهم للقطاع أي ما نسبته 28.60 في المئة من إجمالي تداولات السوق، أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع الصناعية، والذي بلغت نسبة حجم تداولاته إلى السوق 14.63 في المئة بعد أن وصل إلى 886.38 مليون سهم.

أما لجهة قيمة التداول، فقد شغل قطاع الخدمات المالية المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 35.08 في المئة بقيمة إجمالية بلغت 209.61 مليون د.ك.، وجاء قطاع العقار في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 26.77 في المئة وبقيمة إجمالية بلغت 160 مليون د.ك. أما المرتبة الثالثة فشغلها قطاع الصناعية، إذ بلغت قيمة الأسهم المتداولة للقطاع 93.50 مليون د.ك. شكلت 15.65 في المئة من إجمالي تداولات السوق.

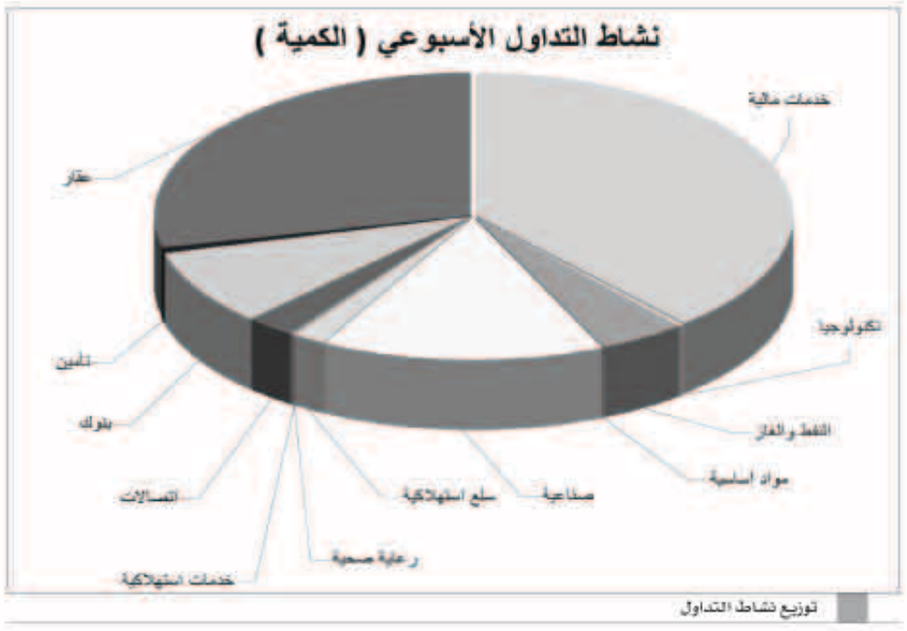

توزيع نشاط التداول

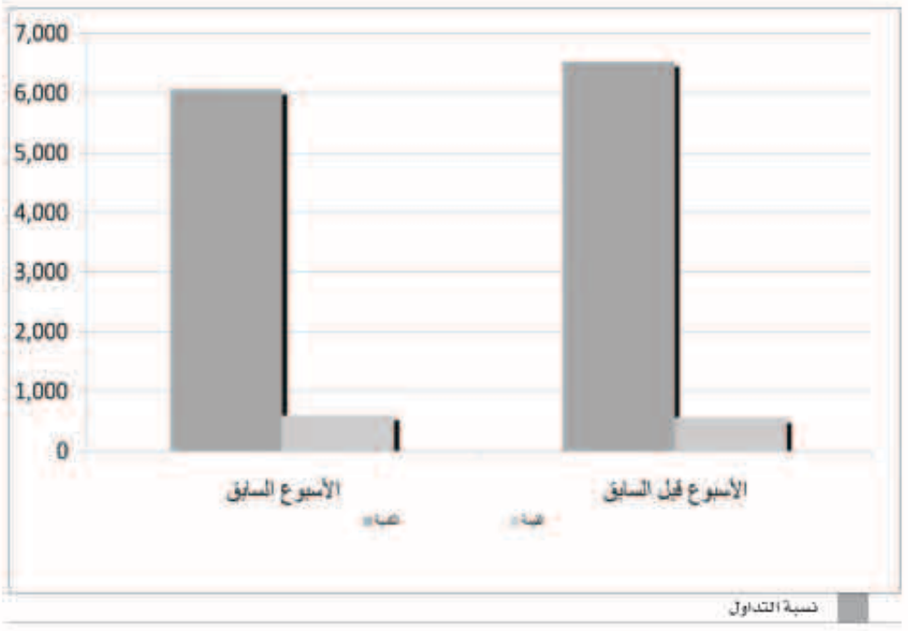

نسبة التداول

حجم التداول

نأمل أن تتعاون الحكومة والجهات المعنية مع فريق البنك الدولي من أجل إخراج قانون «الإعسار» بشكل يلبي طموحات القطاع الخاص

قطاع الخدمات المالية شغل المركز الأول لجهة حصة التداول حيث بلغ 2.34 مليار سهم

تحت شعار «اربح مع التجاري سيارة أحلامك»

«التجاري» يطلق حملته لحاملي البطاقات الائتمانية

أعلن البنك التجاري الكويتي عن إطلاق الحملة الترويجية لحاملي بطاقات الائتمان والبطاقات مسبقة الدفع الصادرة من التجاري، وتتيح الحملة الجديدة لحاملي بطاقات التجاري إمكانية الفوز بواحدة من ثلاث سيارات أودي الفارهة التي رصدها البنك لهذه الحملة وهي أودي A5 وأودي A7 والسيارة الرياضية الشهيرة أودي R8. ويتأهل العملاء تلقائيا لدخول السحب عند استخدامهم بطاقاتهم الائتمانية أو البطاقات مسبقة الدفع حيث أن كل 10 دنانير يتم إنفاقها داخل الكويت تؤهل العميل لفرصة واحدة لدخول السحب، بينما كل 10 دنانير يتم إنفاقها في الخارج تمنح العميل فرصتين لدخول السحب والفوز بأحد السيارات الفارهة.

وفي تعقيبه على هذه الحملة، قال بول داود- مدير عام قطاع الخدمات المصرفية للأفراد بالوكالة «نحن سعداء في البنك التجاري بطرح هذه الحملة الجديدة لحاملي بطاقات التجاري الائتمانية ومسبقة الدفع والتي سوف تستمر من بداية شهر يونيو حتى نهاية شهر نوفمبر من هذا العام، وتوفر للعملاء الذين يعتزمون السفر خلال أشهر الصيف أو هؤلاء الذين يخططون للسفر أثناء فترة الأعياد فرص متساوية لدخول السحوبات والفوز بأحد السيارات الفارهة». وتابع بول داود قائلا «أن بطاقات التجاري الائتمانية تعد الوسيلة الأكثر أماناً للتسوق والدفع حيث أنها تغني عن حمل المبالغ النقدية الكبيرة وأصبحت كذلك أحد الركائز الأساسية في التسوق الالكتروني دون الحاجة لاستخدام العملة الورقية ومنوها بأن بطاقات التجاري المزودة بالشريحة الذكية، والتي تتطلب من العملاء إدخال الرقم السري عند استخدامها، توفر للعملاء المزيد من الحماية والأمان من عمليات التزوير والاحتيال. وكشف داود أنه بإمكان عملاء التجاري استخدام البطاقات مسبقة الدفع للسحب من أجهزة السحب الآلي سواء في الكويت أو الخارج دون تحمل أي عمولة للسحب النقدي، وهي ميزة مضافة مقدمة لعملاء بطاقات التجاري، كما يمكن لغير عملاء البنك التقدم بطلب الحصول عليها من أي فرع من فروع التجاري.

شعار حملة التجاري

«طاقة الإماراتية» تستحوذ على حقل نفط في بحر الشمال من «بي.بي»

«رويترز»: استحوذت شركة أبوظبي الوطنية للطاقة «طاقة» امس على عمليات حقل هاردنج ومنصة إنتاج بطاقة 20 الف برميل يوميا في إطار صفقة لشراء أصول لشركة بي.بي في بحر الشمال تم الاتفاق عليها في 2011. وشملت الصفقة البالغة قيمتها 1.3 مليار دولار قيام طاقة بشراء حيازات بي.بي في حقلي ماكلور وديفينك وحصتها البالغة 70 في المئة في هاردنج. وتضمنت أيضا رفع الحصص غير التشغيلية لطاقة في منطقة براي ومنشآت البنية التحتية ذات الصلة.

وتملك حكومة أبوظبي 75 في المئة في طاقة التي تتولى بالفعل إدارة شبكة خطوط أنابيب برنت في بحر الشمال.

وقالت طاقة في بيان بالبريد الإلكتروني إن من المتوقع اتمام الاستحواذ على حقل ديفينك في وقت لاحق.

«الغرف الخليجية»: على البنوك دعم الصناعات الصغيرة

بحثت لجنة القطاع المالي والمصرفي التابعة للأمانة العامة لاتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي عددا من المحاور الاستراتيجية الرامية لتطوير وتفعيل القطاع ومن بينها أهمية التوسع في رأس مال البنوك الخليجية ودورها في دعم الصناعات الخفيفة والمتوسطة والصغيرة بدول المجلس.

جاء ذلك خلال الاجتماع الثامن للجنة القطاع المالي والمصرفي الخليجية الذي استضافته غرفة تجارة وصناعة الكويت بمدينة الكويت برئاسة مصطفى بن أحمد اللواتي وحضور عدد من أعضاء اللجنة.

وتم خلال الاجتماع بحث خطة عمل اللجنة وبرامجها المستقبلية التي ركزت على سعي اللجنة لتشجيع البنوك الخليجية في التوسع في رأس مال لتقوية الملاءة المالية لديهم لمواكبة التطورات الاقتصادية للمنطقة، ونشر ثقافة رفع كفاءة استخدام المال لدى مواطني دول المجلس وترشيد الإنفاق وتشجيع الادخار التي تعد وسيله من وسائل مكافحة الفساد الإداري ودعم البنوك للصناعات الإنتاجية وخاصة الصناعات الخفيفة والصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى الاهتمام بالدالة الإحصائية «المؤشرات» بوصفها عنصرا يساعد على اتخاذ القرار الاستثماري والتمويل المصرفي، وإنشاء مركز موحد متطور للبيانات المصرفية والتركيز على الصناعة المصرفية الإسلامية والتأمين الإسلامي مع تدويل الفكر الاقتصادي الإسلامي.

ليرتفع عدد الطائرات في أسطولها إلى 13 طائرة

«طيران الجزيرة» تتسلم طائرة «إيرباص» A320

أعلنت مجموعة طيران الجزيرة أنها تسلمت امس طائرة «إيرباص» جديدة من طراز A320 ليرتفع بذلك عدد الطائرات في أسطولها إلى 13 طائرة تملكها بالكامل. وأقلعت الطائرة الجديدة من مقر المصنع «إيرباص» الكائن في المدينة الفرنسية تولوز متوجهة إلى الكويت، لتدخل مباشرة إلى الخدمة ضمن شبكة الشركة. وتأتي هذه الخطوة ضمن استراتيجية الشركة للنمو بتشغيل طائرات جديدة وحديثة، حيث تتسلم «طيران الجزيرة» طائرات جديدة لغاية 2014 بما يتماشى مع نمو السوق الكويتي ككل.

تسلمت المجموعة ليومنا 13 طائرة جديدة من طراز A320 منذ عام 2005، وذلك ضمن طلبية وضعتها لدى «إيرباص» لشراء 15 طائرة. وستقوم المجموعة بتسلم الطائرتين المتبقيتين من الطلبية خلال الربع الأخير من العام الجاري وعام 2014 القادم.

وقال رئيس مجلس إدارة طيران الجزيرة، مروان بودي: «تشهد الكويت نمواً تدريجيا منذ بضعة سنوات، يدفعه النمو المستمر في ثقة وصرف المستهلكين من ناحية، والصرف الحكومي من ناحية أخرى.»

واضاف بودي: «كل طائرة ندشنها تمر بعملية تدقيق صارمة على مدى تسعة أشهر قبل تسلمها، يقوم بها فريق طيران الجزيرة وشركاؤنا بالإضافة إلى المدقق المتخصص والمستقل الذي نقوم بتعيينه لمراقبة عملية البناء والتجهيز. فإن كل عملية تسليم ناجحة تكون مبنية على الجهود التي يبذلها كلا من فريق طيران الجزيرة وشركائنا خلال التدقيق، حيث يتم ضمان الحصول على أفضل العروض، وتجهيز الطائرة بحسب الطلب، ومن ثم مراجعة معاييرها، والكشف عن كافة مكونات الطائرة البالغ عددها أكثر من ألف وحدة.»

جانب من تسلم طائرة «إيرباص» الجديدة